"مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة"
للفصل الأول من سنة 2025 (Q1 - 2025)

إنطلاقة العام الجديد تميـّزت بالتفاؤل الحذر ... إنما حركة الأسواق لا تزال بطيئة

شهدت بداية العام 2025 إستعادة خجولة للحركة في الأسواق، بعد التطوّرات السريعة والإيجابية التى بدأت بإنتخاب رئيس للجمهورية وتالياً بتشكيل حكومة جديدة تميـّزت بالكفاءات العالية. وكل ما رافق هذا وذاك من وعود وبرامج تعافي وإصلاح تبشـّر بحقبة جديدة للبلاد . فباتت الأجواء يسودها شعور متفائل وترقـّب بأن "حكومة الإصلاح والإنقاذ" قد تكون – أخيراً، نقطة إنطلاق نحو المستقبل المرجو للوطن والمواطن، مع المباشرة بعملية الإصلاح النقدي والمالي والإقتصادي والمؤسساتي والإجتماعي . وفتح الباب أمام معاودة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإستعادة العلاقات الطبيعية مع دول الخليج ومجموعة الدول المانحة والمُقرضة، وأخيراً وليس آخراً إعادة الثقة للمستثمرين المحليين والمغتربين والأجانب.

إنما يبدو أن ذلك لم يكن كافياً لغاية اليوم لكي تشهد الأسواق إستعادة مشجـّعة للنشاط والعافية الإستهلاكية.

وعليه، نعلن عن أن "مؤشر جمعية تجار بيروت ـ فرنسَبنك لتجارة التجزئة" الجديد هو: **30.01** للفصل الأول من سنة 2025 (بالمقارنة مع 31.37 في الفصل السابق)، بعد الإشارة الى أن المؤشر الأساس (100) الذي قد تم تبنـّيه هو للفصل الرابع لسنة 2019، وأن تضخم الأسعار خلال الفصل الأول من سنة 2025، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، بلغ + 14.19 %

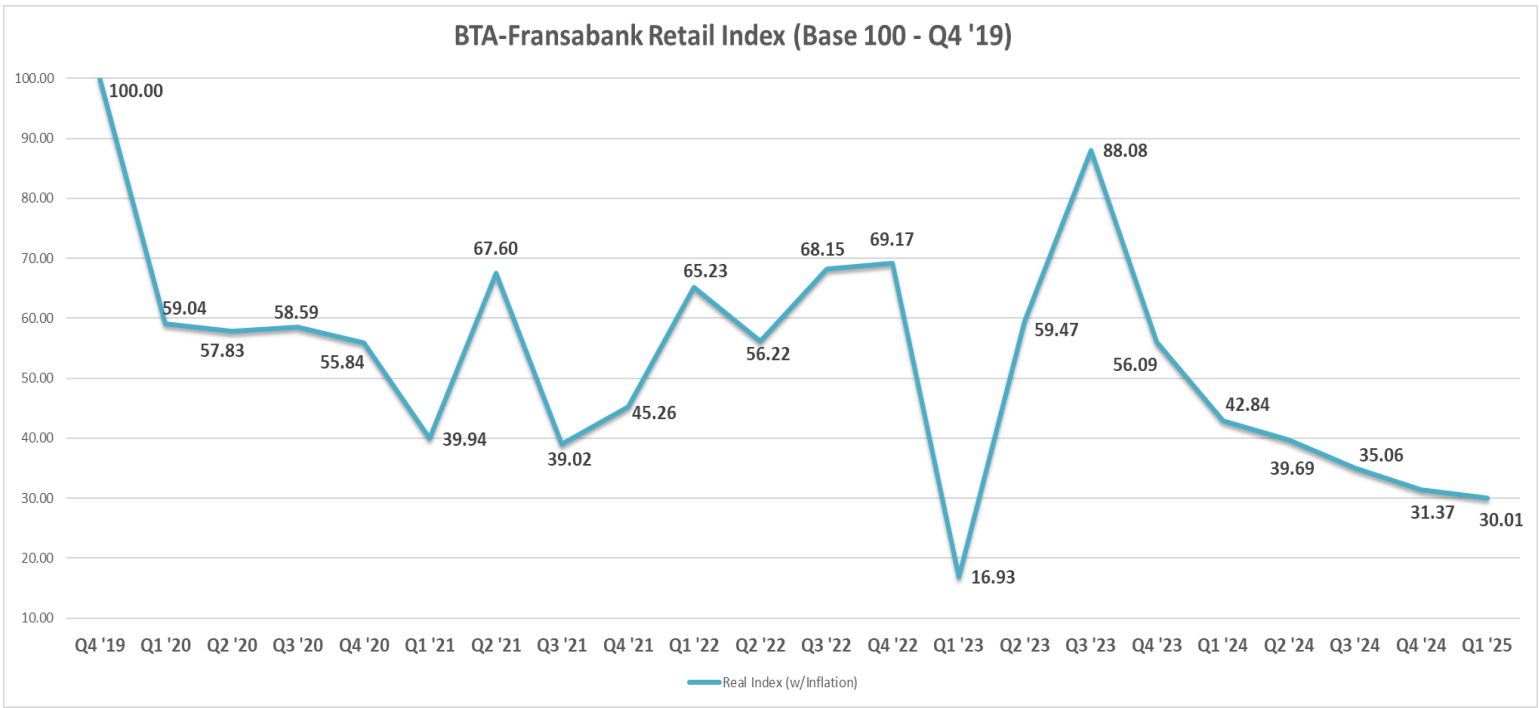

ويدلّ إستمرار التراجع في المؤشر (وإن كان محدوداً)، بالرغم من التطوّرات الإيجابية وقدوم المغتربين خلال فترة عيد الفطر، الى أن حركة الإستهلاك لا تزال مرهونة بشكل أساسي بالمعطيات السياسية والمالية والنقدية في البلاد، وعليه، بالضبابية النسبية فيما يتعلّق بالتطوّرات على المدى القصير.

ونتيجة لذلك، كان الجميع، ولا سيما المستهلكين المحليين، لا يزالون في حالة ترقّب – ولو كان هذا الترقّب متفائلاً، وذلك بسبب التأخر في إنجاز خطوات إيجابية على الصعيد المالي، بإستثناء قيام مصرف لبنان برفع قيمة السحوبات الشهرية بموجب التعميمين 158 و 166، في الحين الذى تمّ فيه إقرار ميزانية 2025 كما كان قد تمّ طرحها قبل الحرب الأخيرة. إنما كل ذلك جاء مع إستمرار الوجود الإسرائيلي في بعض المواقع في الجنوب والخروقات اليومية الحاصلة، وأمام اليقين عن حجم ورشة إعادة الإعمار المطلوبة – إن في البنية التحتية أو في الإقتصاد، كما وفي إستمرار الوضع الهش، الى حين مباشرة الجهات الرسمية بالإصلاحة المطلوبة من قِبل المجتمع الدولي للمبادرة بمدّ العون والمساعدة للبنان. لذلك، من الواضح أنه لا يمكننا توقّع إستعادة الأسواق أي نشاط مقبول قبل أن تتوضّح الرؤية والتوجّهات التى نحن مقبلون عليها.

وفي هذه الفترة أيضاً، تمكّن المصرف المركزي من تحسين مستوى إحتياطياته بالنقد الأجنبي خلال هذا الفصل لتصل الى حوالي 11 مليار دولار، وقفزت قيمة إحتياط لبنان بالذهب الى حوالي 30 مليار دولار بفعل الإرتفاع الذى شهدته الأسعار في الأسواق العالمية، تجدر الإشارة الى أن تعيين حاكم جديد لمصرف لبنان في أواخر الفصل الأول كان له أيضاً أثراً إيجابياً ولا بدّ من أن يكون له صدىً إضافياً في المرحلة المقبلة، وإن كان محدوداً في الفترة الأولية للحاكمية.

ولكن، وفي إنتظارتقشّف الرؤية للمسار الذي نحن مقبلين عليه، ظلّ لبنان مدرجاً على اللائحة الرمادية، مع كل ما لذلك من إرتدادات على تعاملات المواطنين المالية، ولا سيما التجار منهم، على النطاق المحلي والدولي، وباتت الدولرة أمراً واقعاً ما عدا في التعاملات الرسمية، فظلّت الشركات في حالة إرتباك فيما يتعلّق بكيفية إعادة تخمين المخزون وتقييم الأصول الثابتة ومعالجة فروقات الصرف في دفاترهم.

عليه، يتم الملاحظة بأن المؤشر هبط من مستوى 31.37 في الفصل الرابع من سنة 2024 الى مستوى 30.01 في الفصل الأول من هذه السنة، مع تسجيل هبوط حقيقي فصلي للنتيجة المجمّعة لقطاعات تجارة التجزئة بنسبة – 14.92 % مع إستثناء مبيعات الوقود، التى شهدت من حيث الكميات إرتفاعاً بنسبة + 29.24 %.

وبالتفاصيل، فقد سجّلت أرقام الأعمال في الأسواق، في كافة القطاعات، إنخفاضاً لا يزال ملحوظاً في أغلبيتها، وقد أظهرت النتيجة المجمّعة لقطاعات تجارة التجزئة هبوطاً سنوياً حقيقياً بنسبة – 10.77 % عمّا كانت عليه في الفصل الأول من السنة الماضية، وهبوطاً فصلياً حقيقياً بلغت نسبته – 14.92 % بالمقارنة مع أرقام الفصل الرابع لسنة 2024 كما جاء أعلاه (مع إستثناء قطاع المحروقات في الحالتين).

I. المؤشرات الرئيسية (للفصل الأول من سنة 2025)

- سعر صرف الليرة اللبنانية (89,500 ل.ل. / دولار)
- تضخّم الأسعار السنوي + 20.74 % (من + 18.12 % في الفصل السابق)
- تضخّم الأسعار الفصلي + 14.19 % (من 6.86 + % في الفصل السابق)
- أرقام الأعمال الحقيقية المجمّعة - 10.77 % سنوياً بإستثناء الوقود (من - 29.34 % في الفصل السابق)
- أرقام الأعمال الحقيقية المجمّعة - 14.92 % فصلياً بإستثناء الوقود (من – 18.83 % في الفصل السابق)

II. أبرز النتائج السنوية في أرقام الأعمال الحقيقية :

- مبيعات الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون (زيادة + 46.84 %)
- البيع بالتجزئة لوقود المركبات - من حيث الكمية (زيادة + 41.69 %)
- مبيعات الملابس (زيادة + 9.13 %)
- مبيعات الأثاث والمفروشات (زيادة + 9.09 %)
- الحركة في المجمّعات التجارية (زيادة + 5.14 %)
- معدّات البناء (إنخفاض – 63.16 %)
- مبيعات الساعات والمجوهرات (إنخفاض – 51.29 %)
- مبيعات العطور ومستحضرات التجميل (إنخفاض – 47.82 %)
- مبيعات أجهزة الهاتف الخليوية وقطع الغيار العائدة لها (إنخفاض – 39.19 %)
- المطاعم والسناك بار (إنخفاض – 31.99 %)
- مبيعات الأحذية (إنخفاض – 27.91 %)
- مبيعات المشروبات الروحية (إنخفاض – 19.33 %)
- مبيعات سلع البصرية والسمعية (إنخفاض – 18.25 %)
- مبيعات السوبرماركت والمواد الغذائية (إنخفاض – 17.19 %)
- مبيعات السلع الرياضية وأدوات التسلية (إنخفاض – 11.00 %)
- مبيعات التبغ (إنخفاض – 8.90 %)
- مبيعات الأجهزة الطبية (إنخفاض – 8.76 %)
- مبيعات المخابز ومحلّات الحلويات (إنخفاض – 7.55 %)
- مبيعات السلع الصيدلانية (إنخفاض – 3.77 %)

II. أبرز النتائج الفصلية في أرقام الأعمال الحقيقية :

- مبيعات أجهزة الهاتف الخليوية وقطع الغيار العائدة لها (زيادة + 33.19 %)
- البيع بالتجزئة لوقود المركبات - من حيث الكمية (زيادة + 29.24 %)
- مبيعات العطور ومستحضرات التجميل (زيادة + 21.35 %)

- مبيعات المشروبات الروحية (زيادة + 21.35 %)
- مبيعات السلع الرياضية وأدوات التسلية (زيادة + 21.32 %)
- مبيعات التبغ (زيادة + 20.29 %)
- مبيعات السلع الصيدلانية (زيادة + 18.45 %)
- مبيعات سلع البصرية والسمعية (زيادة + 13.64 %)
- مبيعات الأثاث والمفروشات (زيادة + 9.08 %)
- المطاعم والسناك بار (إنخفاض – 32.38 %)
- مبيعات السوبرماركت والمواد الغذائية (إنخفاض – 31.83 %)
- الحركة في المجمّعات التجارية (إنخفاض – 31.67 %)
- مبيعات معدّات البناء (إنخفاض – 25.16 %)
- مبيعات المخابز ومحلّات الحلويات (إنخفاض – 21.74 %)
- مبيعات الملابس (إنخفاض – 18.19 %)
- الأجهزة الطبية (إنخفاض – 15.69 %)
- مبيعات الأحذية (إنخفاض – 15.11 %)
- مبيعات الساعات والمجوهرات (إنخفاض – 5.57 %)
- مبيعات الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون (إنخفاض – 3.56 %)

وكما تمّ الإشارة إليه أعلاه، فقد سجّلت نسبة التضخّم السنوية زيادة طفيفة، حيث تراجعت ما بين الفصل الأول لسنة 2024 والفصل الأول لسنة 2025 الى مستوى + 20.74 % (بعد + 18.12 % في الفصل السابق)، في حين إرتفعت نسبة التضخّم الفصلية (أي ما بين الفصل الرابع لسنة 2024 والفصل الأول لسنة 2025) بنسبة قوية الى مستوى + 14.19 % (مسجّلة بذلك إرتفاعاً قوياً عن مستواها السابق عند 6.86 %).

مؤشر غلاء المعيشة (وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي)	
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018	+ 6.96 %
الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019	+ 17.46 %
الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019	+ 89.74 %
الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019	+ 131.05 %
الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019	+ 145.84 %
الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020	+ 157.86 %
الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020	+ 100.64 %
الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020	+ 144.12 %
الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020	+ 224.39 %
الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021	+ 208.13 %
الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021	+ 210.08 %
الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021	+ 162.47 %
الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021	+ 121.99 %
الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022	+ 263.84 %
الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022	+ 253.55 %
الفصل الثالث من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022	+ 208.50 %
الفصل الرابع من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022	+ 192.26 %
الفصل الأول من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2023	+ 70.36 %
الفصل الثاني من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2023	+ 41.78 %

الفصل الثالث من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2023	+ 32.92 %
الفصل الرابع من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2023	+ 18.12 %
الفصل الأول من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2024	**+ 20.74 %**
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019	+ 5.99 %
الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019	+ 11.09 %
الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020	+ 61.14 %
الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020	+ 21.60 %
الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020	+ 12.94 %
الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020	+ 16.52 %
الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021	+ 25.38 %
الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021	+ 47.95 %
الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021	+ 50.08 %
الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021	+ 10.68 %
الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022	+ 26.18 %
الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022	+ 25.23 %
الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022	+ 26.93 %
الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022	+ 81.40 %
الفصل الثاني من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2023	+ 22.61 %
الفصل الثالث من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2023	+ 9.27 %
الفصل الرابع من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2023	+ 20.25 %
الفصل الأول من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2023	+ 5.74 %
الفصل الثاني من سنة 2024 بالمقارنة مع الفص الأول من سنة 2024	+ 2.04 %
الفصل الثالث من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2024	+ 2.45 %
الفصل الرابع من سنة 2024 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2024	+ 6.86 %
الفصل الأول من سنة 2025 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2024	**+ 14.19 %**

وإذا نظرنا الى كل بند على حدى، يتبيّن أن معدّلات نسب التضخّم السنوي قد بلغت، ما بين الفصل الأول لسنة 2024 والفصل الأول لسنة 2025، المستويات التالية:

معدّلات التضخّم في القطاعات وفق إدارة الإحصاء المركزي ما بين الفصلين الأول لسنة 2024 والأول لسنة 2025	
قطاع التعليم (+ 31.27 % في الفصل السابق)،	31.51%
قطاع الصحة (+ 22.93 % في الفصل السابق)،	23.34%
قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية (+ 22.16 % في الفصل السابق)،	28.41%
قطاع المشروبات الروحية والتبغ (+ 20.83 % في الفصل السابق)،	23.33%
قطاع المطاعم والفنادق (+ 17.48 % في الفصل السابق)،	20.26%
قطاع الألبسة والأحذية (+ 16.82 % في الفصل السابق)،	12.62%
في قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة (+ 9.70 % في الفصل السابق)،	11.00%
في قطاع النقل (+ 8.96 % في الفصل السابق).	7.26%
في قطاع الإتصالات (- 2.99 % في الفصل السابق)،	-2.90%
في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية (- 1.99 % في الفصل السابق)،	-6.53%

أما نسبة التضخّم ما بين الفصل الرابع لسنة 2024 والفصل الأول لسنة 2025 فقد شهدت إرتفاعاً ملحوظاً (من 6.86 % الى 14.19%)، وقد بلغت معدّلات نسب التضخّم الفصلي في كل قطاع على حدى، المستويات التالية:

معدّلات التضخّم في القطاعات وفق إدارة الإحصاء المركزي ما بين الفصلين الرابع لسنة 2024 والأول لسنة 2025	
قطاع التعليم (+ 30.06 % في الفصل السابق)،	30.74%
قطاع الألبسة والأحذية (+ 12.60 % في الفصل السابق)،	11.03%
قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية (+ 10.97 % في الفصل السابق)،	21.37%
قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة (+ 8.494 % في الفصل السابق)،	4.54%
قطاع المشروبات الروحية والتبغ (+ 6.31 % في الفصل السابق)،	14.14%
قطاع المطاعم والفنادق (+ 2.84 % في الفصل السابق)،	17.27%
قطاع الصحة (+ 2.79 % في الفصل السابق)،	22.07%
قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية (+ 2.61 % في الفصل السابق)،	-8.37%
قطاع النقل (+ 1.94 % في الفصل السابق)،	2.46%
قطاع الإتصالات (+ 0.04 % في الفصل السابق)،	-2.71%

مؤشر جمعية تجار بيروت- فرنسبنك لتجارة التجزئة" للفصل الأول من سنة 2025
(Base 100 : Q4 - 2019)

	2019	2020				2021			
	Q4 '19	Q1 '20	Q2 '20	Q3 '20	Q4 '20	Q1 '21	Q2 '21	Q3 '21	Q4 '21
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)	100.00	83.9	62.38	68.27	66.17	56.27	71.40	73.16	81.44
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)	100.00	59.04	57.83	58.59	55.84	39.94	67.60	39.02	45.26
مؤشر غلاء المعيشة	115.54	128.35	206.83	251.50	284.04	330.97	414.97	613.96	921.40
		2022				2023			
		Q1 '22	Q2 '22	Q3 '22	Q4 '22	Q1 '23	Q2 '23	Q3 '23	Q4 '23
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)		77.12	76.64	83.58	88.96	90.00	83.16	89.85	71.75
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)		65.23	56.22	68.15	69.17	16.93	59.47	88.08	56.09
مؤشر غلاء المعيشة		1,019.81	1,286.76	1,611.43	2,045.46	3,710.53	4,549.38	4,971.28	5,978.13
		2024				2025			
		Q1 '24	Q2 '24	Q3 '24	Q4 '24	Q1 '25	Q2 '25	Q3 '25	Q4 '25
المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)		58.14	54.98	49.79	47.83	53.33			
المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)		42.84	39.69	35.06	31.37	30.01			
مؤشر غلاء المعيشة		6,321.16	6,450.23	6,450.23	7,061.07	7,218.28			

وفي الختام، لا يسعنا إلّا أن نترقّب التطوّرات التى سوف تحدث خلال الفصل الثاني لهذه السنة، على الساحة اللبنانية كما على الساحة الدولية، حيث من المتوقّع أن تتبلور المعطيات السياسية والأمنية في البلاد، وأن تبدأ تداعيات السياسات التجارية الأمريكية الجديدة وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على لبنان بالظهور.

إنما، وكعادته، لا يزال التاجر اللبناني ينظر بتفاؤل الى المستقبل، ويظلّ على أتم الإستعداد لمواكبة التغيّرات، مع التمنّي بأن تقف الحكومة الى جانبه وتعطيه الفرصة لإستلقاط الأنفاس.

إن "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة " هو في طليعة المؤشرات التى بدأ القطاع الخاص بإصدارها (أواخر 2011) لسدّ ثغرة مزمنة في المعلومات المتاحة بشكل دوري ومنتظم لقطاعات محدّدة في الإقتصاد اللبناني.

يهدف "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة " لتزويد المجتمع التجاري بأداة علمية تعكس المنحى الذي يشهده نشاط التجارة بالتجزئة بشكل فصلي (كل 3 شهور)، علماً بأن هذا المؤشر يتمّ إحتسابه من خلال الإحصاءات التى تزوّدنا بها عينة تمثيلية تضمّ أهم قطاعات تجارة السلع والخدمات بالتجزئة (45 قطاع بحسب تصنيف إدارة الإحصاء المركزي).

لقد تمّ إختيار الشركات المساهمة في هذه العينة التمثيلية من قبل جمعية تجار بيروت وفقاً لمعايير دقيقة تأخذ أساساً في الإعتبار حجم المؤسسة داخل القطاع الذي تنتمي إليه، وأيضاً إستعداد المؤسسة للإلتزام بتزويد الجمعية كل 3 شهور بالنسبة المئوية الفصلية للتحسّن أو التراجع في أرقام أعمالها مقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة وأيضاً مقارنة مع الفصل السابق له.
وعليه، يمكن إعتبار هذا المؤشر بمثابة مرجع إقتصادي أساسي، آخذين في الإعتبار المعطيات التالية :

- ✓ تقوم مجموعة المؤسسات المشاركة في العينة بتحديد الشطر الذي تنتمي إليه من حيث رقم الأعمال المحلي للبيع بالتجزئة.
- ✓ ويتمّ كذلك تحديد النسبة المئوية للتحسّن أو للتراجع الذى تشهده أرقام أعمالها في خلال الفصل موضع التقرير:
  1. بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة،
  2. وكذلك بالمقارنة مع الفصل السابق.

وتجدر الإشارة الى أنه، ومنذ إطلاق المؤشر في الربع الأخير لسنة 2011، تمّ إتخاذ هذا الفصل كنقطة إنطلاق تساوي 100 نقطة، وتمّ تتبّع التذبذبات الفصلية منذ حينه. إنما، ونظراً للتحوّل الكبير الذى شهده الإقتصاد اللبناني لا سيما منذ الفصل الأخير لسنة 2019، فقد تمّ إتّخاذ القرار بمتابعة التغيّرات في حجم أرقام أعمال القطاعات التجارية إنطلاقاً من ذلك التاريخ (الفصل الأخير لسنة 2019) الذى يشكّل – إبتداءً من الفصل الأخير لسنة 2023 مرتكزاً جديداً يساوي 100 نقطة لإحتساب المؤشر المستحدث، مع المحافظة على نفس المنهجية التى كانت متّبعة منذ البدء.

المنهجيـة المتّبعـة في إحتسـاب المؤشـر

لقد تمّ تثقيل (تحديد وزن) نسبة التغيير الفصلية لكل مؤسسة وفقاً لرقم أعمال هذه المؤسسة، بالمقارنة مع رقم أعمال كل المؤسسات المدرجة في القطاع نفسه (ISIC[1] 6 digits).

ثم يتمّ إحتساب نتيجة مجمّعة لكل قطاع على حده (ISIC 6 digits) وفقاً للتثقيل الفردي لكل مؤسسة، وذلك للحصول على معدل نسبة تغيير موحّدة للقطاع المعني.

الأمر الذي ينتج عنه حصولنا على عدد من معدّلات نسب التغيير مساوٍ لعدد القطاعات المشمولة ضمن العينة الأساسية.

تلي ذلك مرحلة تجميع تلك النسب المئوية، وإحتساب كل واحدة منها مثقّلة بالوزن الخاص بكل قطاع، وفقاً للوزن الذى تمّ تحديده لكل قطاع من قبل إدارة الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية.

وينتج عن هذه المراحل الدقيقة الرقم النهائي لـ " مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة ".

[1] ISIC- International Standard Industrial Classification